LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مصر وتركيا..بين مناورات بحر الصداقة وتصاعد التوتر في شرق المتوسط

رؤية المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

ابعاد الموقف
10 أكتوبر 2025

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

مصر وتركيا..

بين مناورات بحر الصداقة وتصاعد التوتر في شرق المتوسط..

رؤية المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

ابعـاد الموقـف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

10 أكتوبر 2025

فهرس المحتويات

مقدمة..... 5

رؤية المركز لهذه التطورات..... 6

خلاصة..... 9

مقدمة

انطلقت في سواحل المتوسط، في 22 سبتمبر 2025، مناورات " بحر الصداقة " بين تركيا ومصر، وهي الأولى منذ 13 عاماً. تأتي هذه المناورات بعد عودة العلاقات بين البلدين، وتبادل الزيارات رفيعة المستوى في السنوات الأخيرة. وقالت وزارة الدفاع التركية: " تجرى مناورات بحر الصداقة 2025 التركية المصرية في سواحل أكساز وموغلا، حيث تهدف هذه المناورة إلى تعزيز الصداقة والتوافق التشغيلي بين البلدين." وانطلقت مناورات " بحر الصداقة " العسكرية بين البلدين لأول مرة في عام 2009، واستمرت سنوياً حتى عام 2013. وبالتزامن مع هذه التطورات، يتصاعد التوتر في شرق المتوسط، على وقع الاعتراض الليبي على إعلان اليونان عن مناقصة في المجال البحري المتنازع عليه بين البلدين، في مقابل قلق يوناني من توجه البرلمان الليبي في الشرق للتصديق على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الموقعة في 2019 بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني.

وفي ظل هذا التوتر، بعثت معظم دول شرق المتوسط مذكرات للأمم المتحدة، ما بين مذكرات للتأكيد على حقوقها في المياه الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، ومذكرات اعتراض على النشاطات البحرية للدول الأخرى في هذه المنطقة. انخرطت في هذه السياسة دول: ليبيا ومصر واليونان ومالطا.

الأهم في هذه المذكرات، هو دخول مالطا على خط الأزمة في شرق المتوسط، حسب تقارير صحفية يونانية، وانحيازها لليونان، بعد رفضها الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا 2019، ومذكرة التفاهم الموقعة في يونيو 2025، بين شركة البترول التركية والمؤسسة الوطنية للنفط الليبية لعمل مسوحات زلزالية في مناطق متنازع عليها. المفارقة الأهم، هو إشارة تقارير صحفية ليبية، إلى ان مصر قدمت مذكرة احتجاج للأمم المتحدة، على كل من اتفاقية 2019 ومذكرة يونيو 2025 بين ليبيا وتركيا، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات المصرية التركية تحسنا كبيرا على كل المستويات.

ولتهدئة هذا التوتر، كانت هناك عدة زيارات متبادلة بين ليبيا واليونان، خاصة وأن التوتر بينهما هو الذي أطلق شرارة التوتر من جديد في شرق المتوسط، وتمثلت في زيارة وزير الخارجية اليوناني " جورج

جيرابتريتيس "، لطرابلس، في يوليو 2025. وزيارة لوزير الخارجية الليبي في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور " لليونان في سبتمبر 2025.

رؤية المركز لهذه التطورات

بشكل عام، تعتبر مصر وتركيا قوتين إقليميتين في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن أي تطور نوعي في علاقاتهما ببعض، يؤثر في ديناميكيات التفاعل الإقليمي وتوزان القوى في الشرق الأوسط. وتتخذ العلاقات المصرية التركية مسارا متصاعدا في السنوات الأخيرة، بدأ يدخل في مرحلة الشراكات الاستراتيجية، بالأخص على مستوى التعاون العسكري والصناعات الدفاعية. لكن وبحكم أنهما قوتان إقليميتان، فإن التعويل على إمكانية وصول تعاونهما البيني لمستوى التحالف الاستراتيجي صعب لحد بعيد، فهو مستوى صعب الوصول إليه أو المحافظة عليه بسبب موقعهما في بنية النظام الإقليمي، حيث تغلب التنافسات الإقليمية على أي شيء آخر، في ظل السعي للعب دور قيادي أو مهيمن في هذا الإقليم.

وذلك على عكس العلاقات بين فواعل غير متناظرة من حيث القوة، حيث يسهل الوصول لمثل هكذا تحالفات، كحالة تركيا وقطر وحالة السعودية والبحرين. لكن تلك الحقائق لا تمنع من تعزيز العلاقات بين مصر وتركيا لمستوى الشراكات الاستراتيجية في ملفات عديدة، مع اعتراف ضمني بوجود تباينات إقليمية قد تستمر في ملفات أخرى، وهو نمط تفاعلي يساعد على ديمومة العلاقات بين مثل هذه النوعية من القوى.

وبشكل خاص، فإن هذه المناورات العسكرية النوعية بين مصر وتركيا في سياق عام كتطور طبيعي واستجابة للتحسن المتصاعد في العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة. وسياق خاص في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة، والتي تحولت من مجرد حرب داخلية، لتوجه إسرائيلي بدعم أمريكي مفتوح، نحو تحقيق هيمنة مطلقة على النظام الإقليمي للشرق الأوسط، بشكل جعل معظم المجالات الجوية في دول الإقليم مفتوحة أمام الطيران الإسرائيلي، ودون أي كابح لها.

وكانت نقطة التحول في هذا الصدد، حينما حاولت إسرائيل اغتيال قيادات من حركة حماس في قطر، بضربة جوية انتهكت السيادة القطرية. فهذه نقطة تحول، ليست في الحرب الجارية على غزة منذ سنتين، بل أوسع من ذلك، إنه تحول في ديناميكيات الصراع الإقليمي؛ إذ أنها ضربة وجهت لدولة خارج ما يعرف بمحور المقاومة، بل ويربطها بالولايات المتحدة تحالفا استراتيجيا. وبالتالي، تختلف هذه الضربة في سياقاتها الجغرافية والإقليمية عن أي ضربة أخرى أو إجراء قام به العدو طيلة الفترة الماضية، سواء في غزة أو لبنان أو اليمن أو العراق أو سوريا. هذه ضربة وصلت صداها للقاهرة وأنقرة، بل يمكن القول بأنهما مستهدفتان بشكل غير مباشر منها، وذلك في ظل التوتر بين الدولتين وإسرائيل، مصر بسبب غزة وسيناريو التهجير، وتركيا بسبب سوريا وسيناريو التقسيم، هذا بجانب استضافة الدولتين قيادات من حركة حماس، سواء بشكل دائم أو مؤقت.

وفي هذا السياق، أتت المناورات البحرية المصرية التركية بعد توقف 13 عام، وبعد أسبوعين من ضربة إسرائيل لقطر، في محاولة، ضمن إجراءات أخرى، لإصلاح جزئي للخلل في ميزان القوى المائل بشده لصالح إسرائيل. لكن تظل هذه خطوات غير فاعلة لحد كبير، طالما لم يتم الانتقال لخطوات أكبر، مثل الدخول في معاهدة دفاع مشترك.

ولكن، كما تم الإشارة من قبل، فإن موقع الدولتين كقوى إقليمية في بنية النظام الإقليمي قد تحول دون توقيع مثل هذه المعاهدات التي تُدخل العلاقات بينهما لمستويات تحالف استراتيجي أو قريبة منها. وخلاصة القول هنا، أن هذا الواقع أفرز خللا في توازن القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، وهو وضع يقلق أي قوة إقليمية في المنطقة. ولذلك، يمكن تفسير التصاعد في تعزيز العلاقات المصرية التركية، بالأخص على المستوى الأمني والدفاعي من منظور الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها الإقليمية.

وبالتطرق لما يحدث في شرق المتوسط، فإن هناك احتمالان حول الخبر المتعلق بمذكرتي الاحتجاج التي قدمتهما مصر للأمم المتحدة حول الاتفاقية التركية الليبية البحرية 2019، ومذكرة التفاهم التركية مع مؤسسة النفط 2025:

- **الأول**، أنه خبر غير دقيق. وما يرجح ذلك، أنه لم تتناوله أي صحيفة مصرية رسمية أو غير رسمية، كما لم يعلن عنه من قبل أي مصدر رسمي في وزارة الخارجية أو البعثة المصرية لدى الأمم المتحدة. بالإضافة إلى أن هذا الاحتجاج يتعارض مع التطورات الإيجابية في العلاقات المصرية التركية.
- الاحتمال **الثاني**، أن الخبر صحيح، لكن لم يُعلن عنه رسمياً في مصر، لحسابات سياسية تتعلق بعدم تصعيد التوتر من جديد مع تركيا أو ليبيا، ما قد يرجحه أن الصحف نشرت نص المذكرة بالكامل، فلم تكتفي بنشر خبر مختصر عن المذكرة دون تفاصيل.

وفي حال صحة الخبر برغم العلاقات المصرية التركية الجيدة، فإنه يمكن تفسيره من عدة زاويا:

- **حالة التنافس المستمرة بين القوى الإقليمية**، حتى في حالات التقارب الشديدة فيما بينها. فبسبب موقعهما في بنية النظم الإقليمية والسعي للقيادة الإقليمية، بالإضافة لتضارب المصالح أحيانا في بعض الملفات، يقود لتفهمهما ضمنيا لهذه الخلافات، حتى يستمر مسار التعاون بينهما في باقي الملفات. فليس من الضرورة أن يكون هناك تطابق في مواقفهما تجاه كل ملفات المنطقة.
- **المسار المتصاعد في العلاقات التعاونية بين تركيا والسلطات في شرق البلاد**، التي استمرارها بشكل متصاعد قد يزعج الجانب المصري، فهل مذكرتي الاحتجاج رسالة لوضع حدود لهذا التعاون؟
- **من زاوية قانونية**، فاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا الموقعة في 2019، تعطي مساحة من المياه الاقتصادية الخالصة لـ مصر أكبر من تلك التي تعطيها لها الرؤية اليونانية. ولذلك

يفسر البعض احتجاج مصر عليها وعلى أي مسوحات تجريها ليبيا بالتعاون مع تركيا، لعدم وجود ترسيم حدودي بحري مشترك بين مصر وليبيا، وهو ما يجعل لدى الدولتين حساسية تجاه أي مسوحات يجريها أي طرف منهما في منطقة التماس بينهما، لأن الخط الذي يفصل بين حدود مصر وليبيا بحريا لم يتحدد بعد لغياب الترسيم.

خلاصة

أخيرا، إن الضامن الأساسي لوضع حد للتوتر في شرق المتوسط هو التحسن المتصاعد باستمرار في العلاقات المصرية التركية، لكنها ليست كافية لحسم وحل الإشكاليات المتعلقة بهذا الملف، إذ تحتاج لتدخل قوى دولية، بجانب توفر الظرف الإقليمي المناسب، مع توافق جماعي بين دول شرق المتوسط لحسم التنازع بينهم حول حدودهم البحرية. أما التحركات الأحادية أو حتى الثنائية لن تقود لأي استقرار في المنطقة، بما قد يعيق الاستفادة المثلى من ثروات هذه المنطقة.

كما أنه من المرجح أن تستمر مصر وتركيا في الاستثمار في حالة التعاون التي تجمعهما، ويستغلاها في تهدئة التوتر في الملفات الشائكة بينهما، وليس العكس، فلن تسمح الدولتان لأي تطور في المنطقة أن يهدم ما بنوه في السنوات القليلة الماضية في مسار إصلاح علاقاتهما البينية، في ضوء المصالح المشتركة من هذا التعاون، والظرف الإقليمي الذي يدفعهما للمحافظة عليه.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info